جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد الحقوق
INSTITUTE OF LAW

نشأة وتطور التعليم القانوني المستمر في قطاع غزة وأهم التحديات التي تواجهه

إعداد
سامية الغصين

سلسلة أوراق بحثية حول التعليم القانوني

(5/2020)

معهد الحقوق-جامعة بيرزيت

نشأة وتطور التعليم القانوني المستمر في قطاع غزة وأهم التحديات التي تواجهه

اعداد

سامية الغصين

سلسلة أوراق بحثية حول التعليم القانوني

(2020/5)

معهد الحقوق-جامعة بيرزيت

نشأة وتطور التعليم القانوني المستمر في قطاع غزة وأهم التحديات التي تواجهه

سلسلة أوراق بحثية حول التعليم القانوني (2020/5)

معهد الحقوق -جامعة بيرزيت

بيرزيت، 2020

© جميع الحقوق محفوظة لـ: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين

نشرت هذه الورقة بدعم من مؤسسة كونراد أديناور

Copyright © 2020 by Institute of Law, Birzeit University, Palestine.

This Publication is supported by

Konrad Adenauer Stiftung

الآراء الواردة في هذا الورقة تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي معهد الحقوق، ويتحمل الكاتب المسؤولية الكاملة عن المعلومات الواردة في هذا الكتاب وتوثيق مصادر معلوماتها.

مقدمة:

يعد التعليم القانوني المستمر من أهم الأساليب المؤثرة في واقع المهن القانونية والحقوقية مثل مهنة المحاماة، والقضاء، وأفراد النيابة العامة بكافة مجالاتها، والمستشارون القانونيون في المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك العاملين في مجالات حقوق الانسان على الصعيدين المحلي والدولي، وقد ازداد الاهتمام به في السنوات الاخيرة بشكل كبير، لما له من دور هام في اكسابهم المهارات اللازمة لممارسة أعمالهم ووظائفهم بشكل فعال، ويقدم التعليم القانوني المستمر تدريباته وأنشطته وبرامجه المختلفة لاكساب ذوي المهن الحقوقية والقانونية المهارات الشخصية والخبرات المهنية والفنية اللازمة لاداء عملهم على أكمل وجه، ولضمان تطوير تلك المهارات والخبرات والمعارف باستمرار بما يستجد من وقائع أو قوانين وطنية أو معايير دولية أو برامج تدريبية أو مدونات سلوك لها علاقة بعمله القانوني أو الحقوقي.

وتأتي هذه الورقة البحثية في اطار المشروع البحثي الذي يقوم بتنفيذه معهد الحقوق _ جامعة بيرزيت حول التعليم القانوني في فلسطين نشأته وتطوره وواقعه الحالي، وكذلك برامج التدريب المختلفة سواء في التعليم الابتدائي أو التعليم القانوني المستمر، إضافة الي ضرورة تحليل السوق القانوني في فلسطين ومدى قدرته على استيعاب الأعداد الكبيرة من خريجي كليات الحقوق والقانون والشريعة سنويا.

وقد هدفت الورقة البحثية هذه الي:

- استعراض نشأة وتطور التعليم القانوني المستمر في قطاع غزة.
- دراسة وتحليل البرامج التدريبية سواء الابتدائية أو المستمرة التي تطرحها المؤسسات محل الدراسة ضمن برامج تعليمها القانوني المستمر.
- الوقوف على أهم التحديات والمعيقات التي تواجه التعليم القانوني المستمر والتعليم الابتدائي في قطاع غزة.
- تقديم بعض المقترحات والرؤى لتطوير التعليم القانوني المستمر والارتقاء بنوعيته حسب طبيعة نشاط المؤسسة محل الدراسة في قطاع غزة.

حدود الدراسة:

- وشملت الورقة البحثية كليات الحقوق، الشريعة والقانون في جامعات قطاع غزة حيث يبلغ عددها خمس جامعات وهي جامعة الأزهر كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية كلية الشريعة والقانون، جامعة فلسطين كلية القانون والممارسة القضائية، جامعة الإسراء كلية الحقوق، جامعة غزة كلية القانون، بالإضافة لجامعة سادسة وهي جامعة الأمة للتعليم المفتوح كلية القانون والعلوم الشرطية

(رغم عدم حصولها على اعتراف رسمي من وزارة التعليم العالي رام الله)، كما يوجد عدد من الكليات غير المعترف بها أيضا مثل كلية العودة، وكلية الرباط والكلية العربية، لكن الباحثة ارتأت التركيز على الجامعات المذكورة أعلاه فقط.

- خمسة من أهم مراكز حقوق الانسان في قطاع غزة والتي تقدم برامج تدريبية وأنشطة ذات طابع حقوقي وقانوني للطلبة والخريجين وهي: الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، مركز الميزان لحقوق الانسان، مؤسسة الضمير لحقوق الانسان، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء مساواة.
- نقابة المحامين النظاميين، ونقابة المحامين الشرعيين.
- المعهد العالي للقضاء الفلسطيني.

المنهجية والأدوات المستخدمة في اعداد الورقة البحثية:

اعتمدت الورقة البحثية على ثلاثة مناهج في آن واحد نظرا لطبيعة موضوع الورقة البحثية وهي المنهج التاريخي ثم المنهج الوصفي عبر استعراض نشأة دوائر التعليم القانوني المستمر وتطورها، وأخيرا المنهج التحليلي لتحليل البرامج والدورات التدريبية التي تقوم بتقديمها تلك الدوائر وصولا للوقوف على أهم التحديات والمعيقات التي تواجهها، وسبل مواجهتها.

وقد اعتمدت الأدوات المستخدمة في اعداد الورقة البحثية بشكل أساسي على اجراء المقابلات الشخصية المعمقة مع الأشخاص الذين يترأسوا وحدات التعليم القانوني المستمر في كافة المؤسسات محل الدراسة، وقد لجأت الباحثة لإجراء تلك المقابلات مع البعض منهم بواسطة الهاتف لتعذر الوصول إليهم بسبب جائحة كورونا وفرض منع التجوال في القطاع.

وقد كانت أهم المصادر التي اعتمدت عليها الباحثة أثناء إعداد الورقة البحثية هي المواقع الرسمية لتلك الجامعات والمؤسسات سواء على شبكة الانترنت أو الفيس بوك، وذلك نظرا لقلة الأدبيات والدراسات السابقة في موضوع التعليم القانوني المستمر بشكل عام.

تعريف التعليم القانوني المستمر وأهميته:

التعليم المستمر Lifelong Education مطلب أساسي تتزايد إليه الحاجة باستمرار لمواجهة التحديات المعاصرة من الانتاج العلمي والانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده البشرية حاليا،

نشأت عنه تغيرات متسارعة مما يفرض ضرورة التجديد والتطوير المستمر لمهارات ومعارف الأفراد ليتمكنوا من تنمية أنفسهم وتطويرها.

تعريف التعليم المستمر:

لمصطلح التعليم المستمر عدة تعريفات منها أنه: فعاليات تعليمية تساهم في الحفاظ على تطوير وزيادة المعرفة والمهارة والأداء المهني للأفراد أثناء العمل بشكل مستمر[1].

والتعليم المستمر يتضمن نوعين من التعليم وهما:

أولا: مرحلة التعليم الأساسي وهو التعليم النظامي ويشمل المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية والجامعية.

ثانيا: التعليم المستديم وهو تعليم الكبار ويشمل كافة أنواع التدريب المتوفرة للأفراد الذين دخلوا عالم العمل ويسعون لرفع مستوى مهاراتهم الوظيفية، وتطوير كفاءتهم المهنية، وتكمن أهمية التعليم المستمر في كون التعلم مدى الحياة يتجاوز التعليم النظامي والتدريب ليشمل تنمية المهارات وعادة ما تقاس الفوائد الاجتماعية للتعليم والتدريب من حيث معدلات العائد الذي يشكل مجموع المنافع الخاصة والعامة[2].

لأغراض تحقيق الغاية من الورقة البحثية ينبغي توضيح بعض المفاهيم الهامة الواردة فيها:

التعليم القانوني المستمر: هو التعليم أو التدريب الذي يتلقاه القضاة أو أعضاء النيابة العامة أو المحاميين، أو العاملين في الإدارات القانونية أثناء ممارستهم الخدمة أو الوظيفة في الشئون والإدارات القانونية.

التعليم الابتدائي: هو مرحلة التعليم أو التدريب ما بعد مرحلة التعليم الجامعي الذي يتلقاه القضاة أو أعضاء النيابة العامة أو المحاميين أو القانونيين وغيرهم تمهيدا لانخراطهم في سوق العمل.

المحامي المتدرب/ المتمرن: هو خريج كلية الحقوق والقانون والشريعة المسجل للتدريب لدى نقابة المحامين النظاميين أو الشرعيين للحصول على مزاولة مهنة المحاماة النظامية أو الشرعية.

1. حليمة لطرش، اقتراح برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس في اطار التعليم المستمر في منظومة التعليم الجامعي بالجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، 2018م، ص30.

2. د عبد العظيم أحمد عبد العظيم، التعليم المستمر والتنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي، بحث علمي مقدم للمؤتمر الدولي الأول لعمداء الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الأقصى _غزة فلسطين في 2012/1/24م، ص3.

المحامي المزاول: هو المحامي المزاول لمهنة المحاماة والمسدد للرسوم السنوية المقررة لعضوية نقابة المحاميين النظاميين أو الشرعيين[1].

التعليم القانوني المستمر في معهد الحقوق التابع لجامعة بيرزيت[2]:

يولي معهد الحقوق التابع لجامعة بيرزيت أهمية خاصة للتعليم القانوني المستمر منذ نشأته حيث أن فلسطين بشكل عام تفتقد لبرامج التدريب في التعليم القانوني المستمر التي تستهدف الحقوقيين والقانونيين الممارسين والمتدربين على حد سواء، وتشمل برامج التعليم القانوني المستمر في المعهد:

1_ برامج الدبلوم المهني:

يقوم المعهد بتقديم برامج للدبلوم المهني تركّز على تزويد المحامين والقانونيين بالمعرفة القانونية والمهارات التطبيقية المهنية في العديد من الموضوعات ذات الطبيعة العملية التي يحتاجها المحامي في عمله وقضاياه اليومية في المحاكم، مثل مهارات الكتابة والصياغة القانونية والإجراءات القانونية في أصول المحاكمات والمرافعات.

- برنامج الدبلوم المهني المتخصص في المهارات القانونية للمحامين والمشتغلين في حقل القانون.
- برنامج الدبلوم المهني المتخصص في المهارات القانونية للمستشارين القانونيين العاملين في الادارات القانونية في الحكومة.
- برنامج الدبلوم المهني المتخصص في الصياغة التشريعية وهو يهدف الي تطوير وتنمية مهارات الصياغة التشريعية لدى القانونيين والعاملين في الدوائر القانونية في الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة لتحسين مستوى الصياغة التشريعية حيث أن هناك خللا جسيما وواضحا في عملية صياغة التشريعات الفلسطينية من الناحيتين الشكلية والموضوعية.

2_ التعليم القضائي: وهو يشمل عدة مشاريع أهمها كالتالي:

- مشروع استقلال القضاء والكرامة الإنسانية (كرامة) الذي عمل على تطوير ومأسسة التدريب القضائي المستمر، ودعم سيادة القانون وحق الفلسطينيّين في اللجوء إلى نظام قضائي عادل من خلال تعزيز استقلال القضاء ودعم السلطة القضائيّة والمكونات الأخرى لقطاع العدالة في

1. وذلك وفق ما ورد في المادة الاولى من القانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن تنظيم مهنة المحاماة الفلسطيني.
2. http://176.119.250.240/lawcenter/ar/2013-09-18-10-27-42 موقع التعليم المستمر معهد الحقوق التابع لجامعة بيرزيت الرسمي، تاريخ الزيارة 2020/9/16م، الساعة التاسعة مساءا.

فلسطين، تفعيلا لمفهوم الكرامة الإنسانيّة في حماية حقوق الأفراد والجماعات عبر القضاء العادل.

- بالإضافة الي مشروع تواصل للتدريب القضائي.

3_ برامج ومشاريع التدريب وبناء القدرات في قطاعات المجتمع:

تم تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التي عملت على تقوية وتعزيز قدرات قطاعات مختلفة من المجتمع الفلسطيني مثل:

- مشروع تطوير أدوات تدريبية للمختصين المدنيين في قطاع الأمن بهدف اصلاح قطاع الامن، وتقوية قدرات الموظفين المدنيين العاملين في مؤسسات القطاع العام والمجلس التشريعي في موضوعات لها علاقة بقطاع الأمن، ومن ذلك الإطار القانوني الناظم لقطاع الأمن وسياسة الأمن القومي وموازنة الأمن وصياغة ومراجعة التشريعات الأمنية وتحليل الاحتياجات وتطوير مؤسسات الرقابة على هذا القطاع الهام.
- مشروع تدريب ضباط كلية الشرطة الفلسطينية: عمل المشروع على تقوية قدرات كلية الشرطة الفلسطينية في اريحا، وكادر الضباط المحاضرين فيها، ومساعدتهم على تطوير أساليب التعليم والتقويم والقياس، والمناهج التعليمية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم وفي تدريب المدربين في الكلية.
- مشروع تعزيز الإدارة الرشيدة في قطاع الأمن في فلسطين: وهدف هذا البرنامج الى تعزيز الادارة الرشيدة في عمل المؤسسات الأمنية الفلسطينية وتقوية قدرات ومهارات العاملين فيها، وذلك من خلال مراجعة وتحليل التشريعات السابقة والإطار المؤسساتي الحالي كخطوة تمهيدية نحو الخطوات الضرورية لإجراء الإصلاح في قطاع الأمن.
- القانون والنوع الاجتماعي: وهو برنامج سعى الي تدريب القضاة والنيابة العامة والمحامين وقطاع الحكم المحلي في قضايا النوع الاجتماعي، والي تطوير المناهج والمواد التدريبية المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي، وتقديم المساعدة لضحايا العنف والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- برنامج المساعدة في بناء قدرات مؤسسات مكافحة الفساد في فلسطين: وهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في دعم المؤسسات التي تعمل في مجال مكافحة الفساد في فلسطين وتقوية قدرات العاملين فيها، وقد شمل البرنامج تطوير الخطط والمواد التدريبية الملائمة وتوفير مدربين كفء، وتنظيم ورشات تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة والعاملين في هيئة مكافحة الفساد، للحد من الفساد وملاحقة مرتكبيه بمهنية عالية تضمن معالجة اسبابه وتعزيز آليات التعامل مع جرائم الفساد.

4_ لقاءات بيرزيت القانونية:

يقوم المعهد بتنظيم سلسلة لقاءات بيرزيت القانونية ويقدمها مجموعة من الخبراء الفلسطينيين والأجانب، حيث تنعقد بشكل دوري في المعهد لمناقشة مواضيع قانونية متعددة مثل: العمل التعاوني والتعاونيات وآليات تنظيمها قانونيًا في قطاع غزة، ومسؤوليّة القضاة وأعضاء النيابة العامّة في حماية حقوق الإنسان، والإطار القانوني الناظم للعمل التعاوني في فلسطين، ومدى تمتع الأشخاص ذوي الاعاقة بحقوقهم الصحية: الواقع والقانون، وحول تسجيل الأراضي في فلسطين، وغيرها من القضايا القانونية الهامة.

5_ المؤتمرات:

قام المعهد بعقد العديد من المؤتمرات الدولية التي شارك فيها خبراء محليون ودوليون، لمناقشة قضايا قانونية متنوعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان من أهمها: مؤتمر النهوض بالقضاء الفلسطيني: رفع الكفاءة وتحقيق الجودة (2008م)، ومؤتمر حول دور نقابة المحامين في تنظيم مهنة المحاماة (2010م)، ومؤتمر النوع الاجتماعي مدخل إلى التنمية والعدالة في فلسطين (2012م)، ومؤتمر عن القضاء الإداري في فلسطين في جامعة بيرزيت(2013م)، ومؤتمر بعنوان الحد القانوني الفاصل بين الاحتلال والضم(2018م).

أولا: التعليم القانوني المستمر في كليات الحقوق والقانون والشريعة في جامعات قطاع غزة:

من أهم الجامعات التي تقوم كلياتها بتدريس تخصصات الحقوق والقانون والشريعة في قطاع غزة هي كلية الشريعة في الجامعة الاسلامية (التي أنشأت عام 1978م، واستمرت الكلية بتدريس الشريعة والقانون حتى العام 1983م، ثم أغلق قسم الشريعة والقانون وبقى قسم الشريعة فقط، ثم تمت اعادة افتتاحه مرة اخرى في العام الجامعي 2005م[1])، ثم تلتها جامعة الأزهر كلية الحقوق في العام 1993م[2]، وجامعة فلسطين كلية القانون والممارسة القضائية عام 2008م[3]، وجامعة غزة كلية القانون عام 2008م[1]، واخيرا جامعة الإسراء كلية القانون في عام 2014م[2].

1. http://sharea.iugaza.edu. الموقع الرسمي لقسم الشريعة والقانون في الجامعة الاسلامية بغزة، تاريخ الزيارة 2020/9/22، الساعة الثامنة والنصف صباحا.
2. http://alazhar.edu.ps/arabic/law/intro.asp الموقع الرسمي لكلية الحقوق جامعة الأزهر غزة، تاريخ الزيارة 2020/9/20م، الساعة العاشرة مساءا.
3. http://law.up.edu.ps/ الموقع الرسمي لكلية القانون والممارسة القضائية جامعة فلسطين، تاريخ الزيارة 2020/9/22م،الساعة الثامنة والربع صباحا.

وبتحليل مضمون المقابلات الشخصية المعمقة التي تم اجراؤها مع عمداء ورؤساء أقسام كليات الحقوق والقانون والشريعة في جامعات قطاع غزة، ومع عمداء دوائر التعليم المستمر في تلك الجامعات أيضا، وبالاستناد الي المواقع الرسمية لتلك الكليات والجامعات على الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي _كالفيس بوك_ نظرا لعدم وجود دراسات سابقة حول التعليم القانوني المستمر في قطاع غزة، ولربما تكون هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في هذا المجال، فانه تم تسجيل عدة ملاحظات هامة وهي كالتالي:

أولا: عدم وجود أية دائرة أو وحدة أو قسم في أي جامعة أو كلية حقوق أو قانون أو شريعة في جامعات قطاع غزة تتبنى استراتيجية واضحة ومحددة تعنى بالتعليم القانوني المستمر، ولا سيما بالنسبة لمن تم تخرجهم حديثا أو بدأوا بالفعل في ممارسة المهن الحقوقية والقانونية في كافة الوظائف والمهام على تنوعها ولمدد زمنية متفاوتة، حيث أن تلك الكليات ينحصر مجال أنشطتها اللامنهجية للطلبة أثناء مرحلة الدراسة الجامعية فقط، وفي معظم الأحيان تستند تلك الأنشطة والفعاليات على مساقات دراسية مطروحة ضمن المنهاج الجامعي، وذلك من خلال العيادات القانونية التي تقام في الكليات بتمويل خارجي مثل UNDP، رغم أنه بالإمكان تطوير هذه العيادات القانونية وتخصيص جزء من أنشطة تلك العيادات القانونية الممولة غالبا باتجاه فئات جديدة من الخريجين والعاملين في المهن الحقوقية والقانونية ولا سيما حديثي التخرج منهم، كما سيتضح بعد قليل ضمن الدراسة، وذلك كله رغم أن القوانين المنظمة للتعليم العالي في فلسطين مثل **قانون رقم (11) لسنة 1998 م،**[3] **وقرار بقانون رقم 6 لعام 2018م،**[4] **بشأن التعليم العالي، من ضمن أهدافهما الرئيسية شجيع حركة التأليف والترجمة، والبحث العلمي وتنميته، ودعم برامج التعليم المستمر التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في فلسطين.**

ثانيا: لا يوجد اهتمام كاف في دوائر التعليم المستمر في معظم جامعات قطاع غزة بأية أنشطة أو برامج تدريبية قد تندرج في اطار مفهوم التعليم القانوني المستمر، إن وجدت تلك الأنشطة والتي تعقد بالتعاون مع كليات الحقوق والقانون والشريعة فيها، فأنها غالبا تنحصر في اكساب طلبتها الخريجين مهارات اجتياز اختبارات مزاولة مهنة المحاماة النظامية أو الشرعية، أو نشاطات عامة في موضوعات قانونية وقضائية، أو تنفذ نشاطات وبرامج تدريبية من خلال العيادات القانونية المتواجدة فيها، ولكن لم يلاحظ أي اهتمام

---

1. http://law.gu.edu.ps/Page.asp8الموقع الرسمي لكلية القانون جامعة غزة على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/22م، الساعة الثامنة صباحا.
2. https://ar.israa.edu.ps/sectionالموقع الرسمي لكلية القانون جامعة الاسراء غزة، تاريخ الزيارة 2020/9/21م، الساعة الثانية عشر صباحا.
3. قانون رقم (11) لسنة 1998 م بشأن التعليم العالي.
4. قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التعليم العالي.

كاف من دوائر التعليم المستمر في جامعات القطاع بتنفيذ برامج تدريبية أو نشاطات تستهدف العاملين في المهن الحقوقية والقانونية كالمحامين أو القضاة أو أعضاء النيابة العامة، أو المستشارون وغيرهم، ما عدا برنامجين اثنين احداهما في الجامعة الاسلامية والاخر في جامعة غزة، يمكن اعتبارهما نواة أولى للتعليم القانوني المستمر سيتم التطرق لهما لاحقا خلال الدراسة.

العيادات القانونية في كليات الحقوق والقانون والشريعة في جامعات قطاع غزة:

يمثل وجود العيادات القانونية بكليات الحقوق والقانون والشريعة في جامعات قطاع غزة نقلة نوعية نحو تعزيز التعليم القانوني التطبيقي، حيث تسعى تلك العيادات القانونية نحو تعزيز مستوى التعليم القانوني من خلال تطوير آليات تدريسه بشكل تطبيقي وعملي بغية تطوير ورفعة المهن القانونية، وقد أنشأت معظم تلك العيادات من خلال توقيع اتفاقيات شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP/PAPP** في فلسطين[1]، بدأت في قطاع غزة بتوقيع اتفاق إنشاء العيادة القانونية في جامعة الأزهر عام 2012م[2]، وهي تستهدف فقط الطلبة خلال مرحلتهم الدراسية بخاصة الطلبة الذين على وشك التخرج، ولا تستهدف بأنشطتها الطلبة الخريجين أو من انخرطوا بالفعل في سوق العمل القانوني والحقوقي مطلقا[3].

بداية كان النشاط الرئيسي لتلك العيادات يتركز حول نشر الثقافة القانونية في المجتمع وتقديم الخدمات والاستشارات القانونية المجانية للفئات الفقيرة والضعيفة منه، وتزويد الطلبة بالمعرفة اللازمة وتدريبهم على تقديم خدمات العون القانوني المجاني للمستضعفين من الفئات الهشة مثل النساء، والأحداث والأطفال، والفقراء، والعمال العاطلين عن العمل، وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال وحدة خاصة باستقبال المستفيدين والتعامل مع احتياجاتهم من خدمات العون القانوني بمستوياته الثلاثة (التوعية القانونية – الاستشارة القانونية – التمثيل القانوني)[4]، بالإضافة الي تعزيز التعليم القانوني التطبيقي لديهم وذلك من خلال مشاركتهم في العيادة القانونية، وتعلم كيفية تقديم الاستشارات القانونية، واجراءات التقاضي، وتنظيم حملات الضغط والمناصرة، وذلك من خلال الدورات التدريبية وورش العمل المختلفة، والأيام الدراسية،

1. https://legalclinic.alquds.edu/ar/html العيادات القانونية في فلسطين، موقع جامعة القدس، تاريخ الزيارة 2020/9/20م، الساعة العاشرة والنصف صباحا.
2. http://legalclinic.alazhar.edu.ps/DataForm.aspx?PageID=1 موقع العيادة القانونية في جامعة الأزهر الرسمي على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/20م، الساعة الحادية عشر صباحا.
3. الاستاذة آية المغربي منسقة العيادة القانونية لكلية الحقوق جامعة الأزهر 12/ 2020/8م.
4. http://sharea.iugaza.edu.ps8موقع العيادة القانونية في الجامعة الاسلامية على موقع الجامعة الرسمي، تاريخ الزيارة 2020/9/20م، الساعة الحادية عشر والربع صباحا.

والمؤتمرات القانونية، وعقد المحاكمات الصورية، والتواصل مع المحاكم النظامية والشرعية وذلك من أجل رفع كفاءتهم ومهارتهم القانونية وترسيخ أخلاقيات المهنة لديهم، وتسهيل انخراطهم في سوق العمل في مجال مهنة المحاماة والأعمال القانونية الاخرى.

ثم في مرحلة متقدمة بدأ نشاط العيادات القانونية يتركز بشكل أساسي حول بناء قدرات الطلبة عمليا من خلال برامج تدريبية يتم تنفيذها من خلال المساقات الدراسية المطروحة خلال الفصل الدراسي، يراعي فيها الجانب التطبيقي والعملي في تلك المساقات، واكساب الطلبة المهارات القانونية المطلوبة فيها، مثل مساقات قانون العمل، قانون التحكيم، قانون الأحوال الشخصية وتطبيقاته الشرعية، القانون التجاري، القانون المدني عقد البيع، قانون العقوبات والاجراءات الجزائية[1].

لا يوجد ما يمنع من تطوير عمل العيادات القانونية في كليات الحقوق والقانون والشريعة في قطاع غزة واتساع نطاق نشاطاتها لفئات جديدة من القضاة أو أعضاء النيابة العامة أو المحاميين أو العاملين في المهن الحقوقية والقانونية بشكل عام، ولو بشكل تدريجي والاستفادة من خبراتهم ونقلها للطلبة الدراسين في ذات الوقت بما يحقق مصلحة واستفادة للطرفين، وقد تكون هذه الخطوة نواة لتشكيل وحدات تعليم قانوني مستمر في جامعات قطاع غزة يعمل على تطويرها فيما بعد.

برامج التعليم القانوني المستمر في دوائر أو عمادات التعليم المستمر في جامعات قطاع غزة:

لوحظ من تحليل مضمون المواقع الرسمية للجامعات التابعة لها كليات الحقوق والشريعة والقانون في قطاع غزة، بالإضافة الي المقابلات الشخصية المعمقة التي تم عقدها مع معظم عمداء أو رؤساء وحدات أو دوائر التعليم المستمر في تلك الجامعات، غياب استراتيجية تتبنى ادراج وتطبيق التعليم القانوني المستمر ضمن فلسفة التعليم المستمر التي تتبناها تلك الدوائر في أنشطتها وبرامجها بشكل ممنهج ومنظم، في بعض الاحيان تعقد بعض النشاطات المشتركة أو الندوات وورش العمل بالتعاون والشراكة مع كليات الحقوق والقانون والشريعة فيها، الا أن تلك الأنشطة عادة ما تستهدف الطلبة الخريجين لمساعدتهم على اجتياز اختبارات امتحان مزاولة مهنة المحاماة النظامية أو الشرعية، رصدت الورقة البحثية برنامجين يمكن اعتبارهما نواة للتعليم القانوني المستمر بالإمكان البناء عليهما وتطويرهما فيما بعد وهما كالتالي:

1. https://www.facebook.com/Azharclinic موقع العيادة القانونية في جامعة الأزهر على الفيس بوك، تاريخ الزيارة 2020/9/20م، الساعة الحادية عشر صباحا.

1. **دبلوم الترجمة ودورات في اللغة الإنجليزية المتخصصة في الجامعة الاسلامية[1]:**

تقدم دائرة التعليم المستمر في الجامعة الاسلامية دبلوم مهني متخصص في الترجمة لمدة 36 ساعة تشمل بعض مساقات الترجمة القانونية، وكذلك دورات ترجمة انجليزية قانونية متخصصة، تستهدف العاملين في مجال الترجمة القانونية والعاملين في المؤسسات الدولية، والقانونيين والحقوقيين الراغبين في تطوير مهاراتهم في الترجمة القانونية.

2. **برنامج التحكيم القانوني والعرفي:**

وهو دبلوم مهني يتبع لعمادة التعليم المستمر وخدمة المجتمع في جامعة غزة[2]، تم اطلاق هذا البرنامج في عام 2018م، كأول نشاط لقسم التعليم القانوني المستمر في العمادة، ومدة الدراسة فيه عام كامل بمعدل 36 ساعة دراسية، مقسمة على ثلاثة فصول، يستهدف فئة رجال الاصلاح والمخاتير بشكل أساسي ومن يرغب من القانونيين أو الحقوقيين بالالتحاق، ويهدف الي تطوير مهارات العاملين في القضاء العشائري نظرا لتحويل كثير من القضايا من المحاكم أو الشرطة لهم، واكسابهم المعرفة القانونية اللازمة، وتركز مساقات الدبلوم المهني على قانون التحكيم الفلسطيني وحجيته، والتحكيم العرفي، النظام القضائي الفلسطيني، الدعوى المدنية والتجارية، تطبيقات قضائية فلسطينية، أحكام المواريث، الشهادة والقرائن والمعاينة والخبرة في الإثبات، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

ثانيا: التعليم الابتدائي والتعليم القانوني المستمر في نقابة المحامين النظاميين ونقابة المحامين الشرعيين في قطاع غزة:

1. **التعليم الابتدائي والتعليم القانوني المستمر في نقابة المحامين النظاميين:**

تأسست نقابة المحامين النظاميين في فلسطين عام 1997م بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب قرار صدر عن الرئيس ياسر عرفات بتشكيل مجلس تأسيسي لنقابة محامي فلسطين[3]، وهي تختص بإعداد المحامين وتدريبهم تمهيدا لمزاولة مهنة المحاماة وفق قانون نقابة المحامين النظاميين رقم 3 لعام

1. http://csced.iugaza.edu.ps الموقع الرسمي لعمادة التعليم المستمر في الجامعة الاسلامية، تاريخ الزيارة 2020/9/28م، الساعة العاشرة مساءا.

1. مقابلة شخصية معمقة مع د رياض صيدم عميد عمادة التعليم المستمر وخدمة المجتمع جامعة غزة بتاريخ 2020/8/8م.

3. حسين أبو هنود، تقرير حول نقابة المحامين الفلسطينيين، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (19)، رام الله، 2000م، ص46.

1999م والمعدل بقانون رقم 5 لعام 1999م[1]، وتعتبر وحدة التدريب والتعليم المستمر فيها من أهم اللجان المتخصصة في النقابة، حيث يتركز جل نشاطها واهتمامها في تقديم التدريب الابتدائي للمحامين المتمرنين وفق نظام التدريب المعتد والمعمول به في النقابة.

يخضع المحامي المتمرن أو المتدرب لفترة تدريب مدتها عامين تحت اشراف محامي ممارس لمهنة المحاماة لمدة خمسة سنوات، يشترط على المحامي المتدرب حضور(35) محاضرة تعقدها النقابة من اجمالي (40) محاضرة، يقدمها مجانا كبار المحامين ومن أساتذة كليات الحقوق والشريعة في الجامعات الفلسطينية، والمحاضرة مدتها ساعتين اسبوعيا في مقر النقابة في مدينة غزة وخانيونس ورفح، وتتركز معظم المحاضرات التي يراعى فيها الجانب التطبيقي، في أهم أكواد القوانين المعمول بها في المحاكم الفلسطينية مثل قوانين أصول المحاكمات، البينات، الاجراءات الجزائية، العمل، التأمين، الاراضي، المنازعات الادارية، التحكيم، الإيجار، الشركات، بالاضافة الي أخلاقيات المهنة، ومحاكم صورية تعقد داخل النقابة للمتمرنين في كافة أنواع القضايا والدعاوى.

كما تقدم وحدة التدريب برامج تدريبية للمحامين المزاولين لمهنة المحاماة لمدة زمنية أقل من 3 سنوات فيما يستجد من قوانين جديدة اذا ما اقتضى الحال، ولكن بشكل رئيسي يتركز اهتمام الوحدة على تدريب المحامين المتمرنين المتزايدة أعدادهم سنويا حيث يتضاعف عدد خريجي برامج بكالوريوس القانون باستمرار ليتجاوز 1600 خريج في العام الدراسي الواحد[2]، كما أن عدد المحامين المتدربين رسميا في سجلات النقابة في قطاع غزة وحدها بلغ عام2018م ، 1500 متدرب، وفي عام 2019م، 1607 متدرب، وفي عام 2020م 1800 متدرب، مقابل أن عدد المحامين المزاولين لعام 2018م بلغ 2057 محاميًا[3]، ولعام 2019م، 1564 محاميًا، ولعام 2020م 1300 محاميًا[4]، ويلاحظ هنا ازديادًا في أعداد المتدربين مقابل نقصان في عدد المزاولين، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها قطاع غزة بفعل الحصار والانقسام السياسي.

---

1. http://www.pbaps.ps/ موقع نقابة المحامين النظاميين في قطاع غزة الرسمي على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/14م الساعة العاشرة صباحا،
https://www.facebook.com/pages/category/Lawyer---Law-Firm/Palestinian-Bar-Association-Gaza
وموقع نقابة المحامين النظاميين في قطاع غزة على الفيس بوك، تاريخ الزيارة 2020/9/14م، الحادية عشر صباحا.

2_ المحاميان: أحمد سليم نصرة، وريناد كمال الدين عبدالله، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، واقع التعليم القانوني الاكاديمي وأثره على مهنة المحاماة، 2013م، فلسطين، ص 18.

3_ https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/06/10/1249761.html تاريخ الزيارة 2020/9/19م، الساعة التاسعة مساءا.

4_ مقابلة شخصية مع ا. رنا الحداد مدير دائرة التدريب والتعليم المستمر في نقابة المحامين النظاميين غزة بتاريخ 2020/8/5م.

ونظرا لتدني مستوى طلبة خريجي كليات الحقوق والشريعة والقانون في قطاع غزة والزيادة الكبيرة في أعدادهم، أقرت النقابة ضرورة اجتياز الخريج لامتحان كتابي ومقابلة شخصية قبل البدء في فترة التدريب المعمول بها في النقابة، بهدف تعزيز ضوابط جديدة تضمن اختيار المناسب من خريجي كليات الحقوق والقانون والشريعة للدخول إلى مهنة المحاماة.

اذا ما قاربت مدة التدريب العامين للمحامي المتمرن على الانتهاء يخضع لامتحان تحريري في كل ما يتعلق بأكواد القوانين الفلسطينية المعمول بها تعقده النقابة مرتين سنويا في بداية نيسان واكتوبر، ثم يخضع لامتحان شفوي وهو أخر متطلبات فترة التدريب وقبل حلف اليمين القانونية من لجنة مكونة من ثلاثة أساتذة تتم مناقشة المتمرن في كافة ما يتعلق بالعمل داخل المحاكم، وخلال فترة التدريب يلتزم المحامي المتمرن بإعداد بحث قانوني تتم مناقشته فيه من لجان متخصصة تعقدها النقابة، وتعتبر مراحل الاختبار التحريري والبحث القانوني والامتحان الشفوي متطلبات اجبارية لاتمام فترة التدريب للمحامي المتمرن قبل حلف اليمين القانونية واعتماده كمحامي مزاول.

لا يوجد في وحدة التدريب والتعليم المستمر أية برامج تدريبية للمحامين المزاولين الممارسين للمهنة فيما عدا ذلك، حيث أن جل عمل الوحدة يتركز حول التعليم الابتدائي وبعض البرامج التدريبية التي تعقد احيانا للمحامين حديثي المزاولة، على الرغم من أهمية التعليم القانوني المستمر للمحامين المنخرطين بالفعل في ممارسة مهنة المحاماة.

وتعتبر تجربة دول الخليج العربي في التعليم القانوني المستمر تجربة رائدة يمكن لنا الاحتذاء بها، حيث ورد في الدليل الإرشادي النموذجي للتعليم القانوني المستمر للمحامين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استكمالا للقانون المنظم للمحاماة، أنه يجب على المحامي الحصول على عدد 16 ساعة معتمدة كل عام، منها دورات تدريبية قانونية تتعلق بأخلاقيات المهنة وقواعدها، كما اعتبر الدليل الارشادي بأن عدم إلتزام المحامي بذلك يعد مخالفة لمتطلبات وواجبات المهنة.[1]

لم يتم حتى الأن افتتاح معهد التدريب القانوني الأول للمحامين في فلسطين، الذي تم توقيع عقد انشاؤه العام الحالي بتمويل من الاتحاد الاوروبي لصالح نقابة المحامين الفلسطينيين على مستوى المركزين القدس وغزة، والذي سيساهم في تدريب المحامين بشكل أفضل ما هو عليه الحال الأن، للارتقاء ببرنامج اعداد وتدريب المحامين سواء للمحامين المتمرنين أو في تدريب المحامين المزاولين بشكل عام، والذي من أهدافه

1. الدليل الإرشادي النموذجي للتعليم القانوني المستمر للمحامين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2014م.

أيضا تطوير مهنة المحاماة ورفع كفاءة المحامين الذي سينعكس بشكل إيجابي على قطاع العدالة بفلسطين، كما أن نشاط المعهد سوف يجعل خدمات التدريب والتعليم القانوني المستمر تمتد لفئات جديدة من المحامين المزاولين لمدد زمنية مختلفة لا تستطيع وحدة التدريب بوضعها الحالي تقديمها لهم لانشغالها الدائم بالمحامين المتمرنين، وتمويل الاتحاد الأوروبي للمعهد يعمل على تجهيز خمس قاعات تدريبية للنقابة في المحافظات الخمس مجهزة بكافة المستلزمات والمعدات والأدوات المعينة للتدريب، وتوسيع وتطوير المكتبة الحالية وتحويلها لمكتبة رقمية وطباعة كتب قانونية جديدة، اضافة الي تطوير البرامج التدريبية المقدمة للمحامين، وتدريب متقدم ومستمر لأعضاء لجنة التدريب والتعليم المستمر بهدف بناء الكوادر والكفاءات اللازمة لتكون رافعة أساسية في إنشاء معهد التدريب القانوني للمحامين[1].

أهم العقبات والتحديات التي تواجهها نقابة وحدة التدريب في نقابة المحامين النظاميين في التعليم الابتدائي والتعليم القانوني المستمر:

1_ الزيادة السنوية الكبيرة في أعداد خريجي كليات الحقوق والشريعة والقانون في قطاع غزة اضافة الي تدني مستوى أداء بعضهم، وعدم التزام البعض منهم بحضور المحاضرات التي تعقد اسبوعيا يجعل اهتمام الوحدة يتركز على تقديم برامج التدريب الابتدائية ومتابعتها في فروع النقابة في القطاع، تمكينا لهم للحصول على مزاولة المهنة.

2_ الوضع الاقتصادي المتردي للمحامين المزاولين الذي يمنعهم من دفع الرسوم السنوية باستمرار للنقابة مما يؤثر على امكانية استيعاب المحامين المتمرنين لعدم وجود عدد كافي من المحامين المزاولين المسددين للرسوم، حيث يشترط أن يتم تسجيل المحامي المتدرب لدى محامي مزاول لمدة 5 سنوات مسدد للرسوم السنوية للنقابة.

3_ عدم استمرار التمويل الخارجي لبعض المشروعات والبرامج التدريبية المقدمة للمحامين المتدربين أو المزاولين، حيث تعقد بعض البرامج التدريبية خلال فترة التمويل القصيرة ولكن بسبب توقف التمويل تتوقف ولا تستمر، وقد يتجدد التمويل لنوعية مختلفة من البرامج التدريبية أو ذاتها، وذلك يخضع لتوجهات جهات التمويل الخارجية في الغالب.

1. http://www.pbaps.ps/newsdetals.aspx?ids=457#.X2ZmrRBvZdg موقع النقابة الرسمي على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/19م، الساعة الحادية عشر مساءا.

2. التعليم الابتدائي والتعليم القانوني المستمر في نقابة المحامين الشرعيين:

تعتبر نقابة المحامين الشرعيين في قطاع غزة نقابة مهنية تأسست بهدف تنظيم ممارسة مهنة المحاماة الشرعية أمام القضاء الشرعي الفلسطيني، وهي حديثة التجربة في مجال التعليم القانوني المستمر نظرا لحداثة نشأتها في عام 2017م، حيث يتركز نشاط وحدة التدريب _التي تعتبر وحدة رئيسية منذ تشكيل النقابة_ فيها بشكل رئيسي على التدريب الابتدائي للمحامين تحت التمرين، والذي يمتد لمدة سنة واحدة بشكل اجباري للحصول على مزاولة مهنة المحاماة الشرعية، يلتزم فيها المحامي المتمرن على حضور (50) جلسة في المحاكم الشرعية [1].

تعد وحدة التدريب في النقابة دورة تدريبية تأهيلية للمحامين تحت التدريب ذلك قبل التقدم لامتحان مزاولة مهنة المحاماة الشرعية تقدر ب36 ساعة تدريبية لمدة اسبوع متواصل، في ستة مواد تعتبر من أهم الموضوعات بالنسبة للمحامين الشرعيين، وكل مادة تغطي بحوالي 6 ساعات تدريبية تشتمل على جانب عملي اضافة الي الجانب النظري، هذه المواد هي: أصول المحاكمات الشرعية، قانون الأحوال الشخصية، قانون حقوق العائلة، مواريث ووصية، قانون الوقف وأحكام المجلة العدلية، قانون التنفيذ الفلسطيني، اضافة الي تركيز النقابة على ضرورة تدريب كافة المحامين على مدونة سلوك المهنة[2].

لا تملك النقابة خطة استراتيجية للتدريب أو التعليم القانوني المستمر نظرا لحداثة نشأتها كما ذكر في البداية، اضافة الي عدد المحامين تحت التمرين الكبير، ولذلك فان تدريباتها المقدمة تستهدف بشكل رئيسي المحامين تحت التمرين، ولا يوجد تدريب أو تعليم قانوني مستمر يستهدف المحامين المزاولين، يعمل على تطوير مهاراتهم واكسابهم معارف جديدة.

أهم العقبات التي تواجه نقابة المحامين الشرعيين في التعليم القانوني المستمر والتعليم الابتدائي:

1. أعداد المحامين تحت التمرين الكثيرة والمتزايدة التي تجعل اهتمام وحدة التدريب في النقابة يتركز فقط على تدريبهم وتأهيلهم لاجتياز امتحان مزاولة المهنة على حساب تدريب المحامين حديثي المزاولة أو المزاولين بالفعل لمدد طويلة واكسابهم مهارات جديدة.
2. عدم وجود تمويل خارجي للدورات التدريبية المقدمة في وحدة التدريب، سواء للمحامين تحت التمرين أو المزاولين بالفعل، حيث أنه بسبب الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها قطاع غزة

1_ https://www.facebook.com/psh.lawaps موقع نقابة المحامين الشرعيين في قطاع غزة على الفيس بوك، تاريخ الزيارة 2020/9/12م الساعة 12:30 ظهرا.

http://www.pshla.ps موقع نقابة المحامين الشرعيين في قطاع غزة الرسمي، تاريخ الزيارة 2020/9/14م، الساعة الواحدة مساءا.

2_ مقابلة شخصية مع الأستاذ سمير حسنية مدير وحدة التدريب في نقابة المحامين الشرعيين غزة بتاريخ 2020/8/6م.

بسبب الحصار والانقسام يحجم المحامون عن المشاركة في أية دورات تدريبية بمقابل مادي، حتى أن رسوم الاشتراك في الدورة التدريبية التأهيلية للمحامين تحت التمرين (مائة شيكل يدفعها المتدرب) تعتبر غير مناسبة للعديد منهم بسبب الظروف الاقتصادية السيئة للقطاع.

ثالثا: التعليم القانوني المستمر في مؤسسات ومراكز حقوق الانسان في قطاع غزة:

تؤدي مراكز حقوق الانسان في قطاع غزة دورا هاما في اطار التعليم القانوني المستمر الهادف الي تطوير المهارات والقدرات العملية لدى العاملين في المهن الحقوقية والقانونية، وتركز كثيرا من أنشطة وبرامج هذه المراكز بصفة رئيسية على الطلبة أثناء مرحلة الدراسة وحديثي التخرج من كليات الحقوق والشريعة والقانون المختلفة، إلا أنها أيضا تقدم برامج تدريبية تستهدف العاملين في المهن الحقوقية والقانونية، ومن أهم هذه المراكز الحقوقية العاملة في قطاع غزة الهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم"(1993م)، ومؤسسة الضمير لحقوق الانسان(1993م)، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (1995م)، ومركز الميزان لحقوق الإنسان(1999م)، والمركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء مساواة(2002م).

تتطرق الورقة البحثية الي بعض البرامج التدريبية والأنشطة المنفذة في مراكز ومؤسسات حقوق الانسان، التي يمكن ادراجها ضمن مفهوم التعليم القانوني المستمر، حيث تنفذ تلك البرامج التدريبية بواسطة وحدات التدريب التي تعتبر أحد الأجهزة الرئيسية في عمل هذه المراكز، وتسهم هذه البرامج التدريبية في رفع مهارات العاملين في المجالات القانونية والحقوقية وقدراتهم، وزيادة وعيهم خاصة في مجالات حقوق الانسان، وتحسن في أداءهم المهني، نتطرق لها تباعا:

- **الهيئة المستقلة لحقوق الانسان" ديوان المظالم":**

تقوم دائرة التوعية والتدريب والمناصرة المجتمعية في الهيئة المستقلة لحقوق الانسان باستهداف المكلفين بإنفاذ القانون وأصحاب الواجب في الشق المدني والشق الأمني، بأنشطتها وبرامجها المختلفة، من أجل حماية وتعزيز حقوق الانسان وفق المعايير الدولية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية[1]، وهذه بعض من الدورات والبرامج التدريبية التي تنظمها الهيئة بشكل مستمر وتستهدف فيها أصحاب الواجب ومنفذي القانون:

1. الموقع الرسمي للهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم" على الانترنت ، تاريخ الزيارة 2020/9/27م، الساعة الثامنة مساءا، https://ichr.ps/ar/1/13 للاطلاع على نشاطات وفعاليات للهيئة السنوية. https://www.ichr.ps/ar/1/1/5188

. دورة تدريبية حول التزامات القضاة في أوقات الطوارئ لحماية مبدأ سيادة القانون وحقوق الإنسان، تستهدف القضاة النظاميين في قطاع غزة بهدف تمكينهم من الممارسات القضائية الفضلى المستندة على معايير حقوقية وقانونية للتأكد على سيادة القانون وحقوق الإنسان.

. دورات تدريبية تستهدف العاملين في مجال معالجة الشكاوى في المؤسسات الأمنية والمدنية في قطاع غزة في إطار تعاونها مع أصحاب الواجب لحماية حقوق الإنسان.

. دورات تدريبية حول دور العاملين في مؤسسات العدالة لاحترام حقوق الانسان والحكم الرشيد، تستهدف العاملين في مرفق القضاء النظامي، والنيابة العامة، والقضاء الشرعي في قطاع غزة، تهدف لتمكين المشاركين من معرفة مبادئ حقوق الانسان، وقواعد الحكم الرشيد، ومبادئ النهج القائم على حقوق الانسان، ودور القضاء في حماية حقوق الانسان والرقابة على إعمال قواعد الحكم الرشيد.

. دورات تدريبية عن قواعد استخدام القوة من منظور حقوق الانسان، تستهدف منتسبي جهاز الشرطة في قطاع غزة.

. دورات تدريبية لتعزيز آليات مناهضة التعذيب واحترام حقوق الإنسان، تستهدف المكلفين بإنفاذ القانون في جهازي المباحث العامة والمكافحة في القطاع، في إطار دورها لتمكين أصحاب الواجب والمكلفين بإنفاذ القانون من معرفة جريمة التعذيب وضرورة احترام حقوق الانسان.

- **مؤسسة الضمير لحقوق الانسان[1]:**

تنفذ مؤسسة الضمير مجموعة من الدورات سنويا ضمن برامجها الثابتة_ برنامج تعزيز العدالة وسيادة القانون، برنامج تنمية القدرات المبني على نهج حقوق الإنسان كالتالي[2]:

1_ تنفيذ دورة تدريبية لمحامين تحت التدريب ولطلاب الحقوق لمدة 25 ساعة تدريبية في الموضوعات التالية: حقوق الإنسان، النوع الاجتماعي، المشاركة السياسية، قانون حرية تشكيل الجمعيات، إدارة الحوار.

1. https://www.aldameer.org/ar الموقع الرسمي لمؤسسة الضمير لحقوق الإنسان على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/27م، الساعة الخامسة مساءا.

2. مقابلة شخصية مع الأستاذ على شقورة مدير وحدة التدريب في مؤسسة الضمير لحقوق الانسان بتاريخ 2020/9/20م، تلفونيا بسبب اعلان حالة الطوارئ في قطاع غزة ومنع التحرك بسبب جائحة كورونا.

2_ تنفيذ دورة تدريبية لمنفذي القانون من الشرطة والعاملين في مراكز الإصلاح لمدة 25 ساعة تدريبية في موضوعات حقوق الإنسان، حقوق السجناء، قانون الإجراءات الجزائية، قانون مراكز الإصلاح والتأهيل، مهارات التعامل مع السجناء.

3_ تنفيذ تدريب متخصص لفريق العمل المهني من المحامين المزاولين لمدة 30 ساعة تدريبية في موضوعات القانون الدولي وآليات مهارات تلقي وكتابة الشكاوى.

- **المركز الفلسطيني لحقوق الانسان[1]:**

تعمل وحدة التدريب عبر تنظيم وعقد الدورات التدريبية على نشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية، وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات والمحامين تحت التمرين، وتعقد بعض الدورات كالتالي[2]:

. حيث تعقد سنويا دورات لتدريب ما يقرب (50) محامي متمرن لاكسابهم مهارات اجتياز امتحان مزاولة المهنة للمحاماة الشرعية مثل أصول المحاكمات وقانون الأحوال الشخصية، والميراث، والقضاء الشرعي (ثم بعد تأسيس نقابة المحامين الشرعيين يتم التنسيق معهم لعقد هذه الدورة)، بالاضافة تزويدهم بالمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وحقوق المرأة والطفل.

. تعقد أحيانا دورات تدريبية للمحامين المزاولين بعد ممارستهم لمهنة المحاماة لتطوير قدراتهم ومهاراتهم، وذلك مرتبط بتوفر الامكانات المادية.

. يتم تنفيذ برنامج لتدريب عدد (6) من المحامين لمدة سنتين من خلال مشروع زمالة بيرثا للعدالة الممول من **Bertha Foundation**_ لندن، لبناء قدرات محامين جدد متخصصين في كافة موضوعات القانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الدولي الانساني، وكيفية توثيق انتهاكات حقوق الانسان ضد المدنيين الفلسطينيين وملاحقة مجرمي الحرب، لتأهيلهم للعمل في المؤسسات الحقوقية الدولية، وقد بدأ العمل في المشروع منذ العام 2013م، وقد نفذ لثلاثة مرات حتى الأن.

- **مركز الميزان لحقوق الانسان:**

1. https://www.pchrgaza.org/ar/ الموقع الرسمي للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/27م، الساعة الثامنة والنصف مساءا.
2. الاستاذ عبدالحليم أبو سمرة مدير وحدة التدريب في المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بتاريخ 2020/8/19م.

ينفذ مركز الميزان من خلال وحدة التدريب والتواصل المجتمعي فيه سنويا ثلاثة برامج لنشر الوعي بحقوق الإنسان وبناء قدرات المجتمع وهم كالتالي:

1_ برنامج تنمية المهارات القانونية للمحامين السنوي:

وهذا البرنامج يهدف لتنمية مهارات وقدرات المحامين المزاولين وتحت التدريب في مجالات حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقوانين الفلسطينية المتعلقة بهم، ومعايير الرصد والتوثيق ومصادر جمع المعلومات وإعداد التقارير، يستمر لمدة(20) يوما، بواقع (140) ساعة تدريبية، تشمل لقاءات حوارية تشاركية، وزيارات ميدانية لمؤسسات أركان العدالة، والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويشارك في الدورة (32) محامي/ة، وبالإضافة إلى الجوانب النظرية، تهتم الدورة بالجانب العملي، وهو ينفذ بشكل سنوي ومستمر للعام ال(17) على التوالي[1].

2_ برنامج تعليم الأقران:

وهو برنامج عبارة عن دورة تدريبية لمدة 7 أيام، ينفذ سنويا حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والديموقراطية، وآليات المشاركة المجتمعية، ومهارات ادارة النقاش والحوار والاتصال الفعال، يستهدف طلبة الجامعات في قطاع غزة، ويهدف الي رفع وعي المئات منهم في حقوق الإنسان والديمقراطية، والقانون الدولي الإنساني، ليقوموا فيما بعد بنقل معرفتهم لزملائهم داخل الجامعات في إطار منظم، وإدماجهم في مجال النشاط الحقوقي أثناء دراستهم، وفي خلال مسيرتهم المهنية لاحقا، وينفذ هذا البرنامج للعام (19) على التوالي[2].

3_ تدريب محاميان سنويا لدى قسم المساعدة القانونية:

يتم تدريب محامين عدد (2) سنويا لمدة 6 شهور في قسم المساعدة القانونية على كيفية استقبال شكاوى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتمثيل المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وسجون السلطة الوطنية الفلسطينية، والدفاع عن ضحايا مصادرة الأراضي، وتدمير المنازل، والمنع من السفر، بالإضافة إلى قضايا وشكاوى تتعلق بانتهاكات حقوق أساسية مثل العمل، والسكن، والتعليم والصحة، وغيرها من انتهاكات حقوق

1. الموقع الرسمي لمركز الميزان لحقوق الإنسان على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/27م، الساعة السادسة مساءا. http://mezan.org/post/30589

2. فعاليات برنامج تعليم الأقران السنوي للعام التاسع عشر على التوالي، تاريخ الزيارة 2020/9/27م، الساعة السادسة والنصف مساءا. https://www.mezan.org/post/29988

الانسان الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل خلق جيل من المدافعين عن حقوق الانسان من المحامين والقانونيين.

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء مساواة:

تختص "مساواة" في الدفاع عن استقلال القضاء والمحاماة من خلال دورها الرقابي على أداء أركان منظومة العدالة في فلسطين[1]، كما أن المركز يقوم بتنفيذ عدة دورات تدريبية متخصصة سنويا للمحامين المزاولين لمهنة المحاماة بغض النظر عن سنوات المزاولة في موضوعات مثل القانون الدستوري والقانون الاداري، وقانون العقوبات، وقانون أصول المحاكمات، والاجراءات الجزائية، والحريات العامة وحقوق الانسان.

. وكذلك تعقد دورات متخصصة للمحامين المزاولين في آليات الدعوى القضائية، وادارة الدعوى، وضمانات المحاكمة العادلة في قضايا حرية الرأي والتعبير.

. بالاضافة الي برنامج تدريبي حول التصوير الجنائي في توثيق انتهاكات حقوق الانسان ومسرح الجريمة ل(24) محامي/ة بواقع 14 ساعة تدريبية بهدف تنمية مهارات المحامين في مجال التصوير الجنائي وأهميته في إثبات أو نفي الجريمة وتطوير قدراتهم في استجواب الشهود، ومناقشة الأدلة الفنية المودعة في ملفات التحقيق والمقدمة أثناء إجراءات المحاكمة[2] .

رابعا: التعليم القانوني المستمر في المعهد القضائي الفلسطيني:

يعتبر المعهد مؤسسة من مؤسسات قطاع العدالة في دولة فلسطين، وهو مؤسسة حكومية مستقلة مالياً وإدارياً تعنى بالشأن القضائي والقانوني، أنشأ المعهد بموجب مرسوم رئاسي رقم (6) لسنة 2008م الصادر بتاريخ 2008/03/01م، وتلاه قرار من مجلس الوزراء بشأن إنشاء المعهد القضائي الفلسطيني رقم (89) لسنة 2004م، وتبعه قرار مجلس الوزراء بنظام المعهد القضائي الفلسطيني رقم (7) لعام 2008م، ثم جاء قرار مجلس الوزراء رقم 8 لسنة 2017 م بشأن نظام المعهد القضائي الفلسطيني الذي منح المعهد الاستقلال الإداري والمالي[3]، ومقره الرئيسي في مدينة رام الله، وله مقر فرعي في قطاع غزة، وهو يعتبر الجهة

1. http://www.musawa.ps/about/about-us.html الموقع الرسمي للمركز الفلسطيني لاستقلال القضاء والمحاماة مساواة، تاريخ الزيارة 2020/9/28م، الساعة العاشرة مساءا.
2. http://www.musawa.ps/periodicpublications النشرة الاخبارية لنشاطات ولفعاليات مركز مساواة.
3. http://www.pji.pna.ps/ موقع المعهد القضائي الفلسطيني _رام الله_ تاريخ الزيارة 2020/9/12م الساعة العاشرة والنصف صباحا.

الرسمية التي تعنى ببناء وتطوير الكوادر القضائية وأعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين العاملين في قطاع العدالة، ذلك لأن التدريب القضائي لا يقتصر على المعرفة القضائية والقانونية فقط، ولكنه يجب أن يتضمن كافة القدرات والمهارات التي يحتاجها القاضي ووكيل النيابة الجيد أثناء عمله للوصول إلي أفضل أداء.

المعهد القضائي الفلسطيني يسعى بشكل حثيث إلى المساهمة في تطوير قطاع العدالة وذلك من خلال بناء قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة وفقا للبرامج المعتمدة من قبل المعهد وبناء على احتياجاتهم التدريبية، وتنمية البحث العلمي في المجالات القانونية والقضائية، جمع وحفظ ونشر الوثائق والتشريعات والابحاث والمعلومات والمبادئ القانونية والسوابق القضائية والقانونية وغير ذلك مما يساعد على تحقيق العدالة.

كذلك بات من الضروري تطوير منهجية التدريب القضائي والمساهمة في إعداد المدربين القضائيين، ومساندة القضاة في تطوير آليات تدريبية ذات جودة عالية، تحقق احتياجات وأولويات الجهاز القضائي في فلسطين الذي يفتقر لمثل تلك المنهجية الهامة.

الا أنه في قطاع غزة بسبب ظروف الانقسام السياسي الذي نعيشه منذ عام 2007م، فانه لا يوجد تواصل وتعاون مستمر بين المقر الرئيسي في رام الله، ومقر المعهد في قطاع غزة[1]، ويتكون المعهد القضائي الفلسطيني العالي في قطاع غزة من مدير أو عميد، وثلاثة موظفين، ونظرا لنقص الموارد، يتم تنظيم معظم الأنشطة التدريبية للموظفين القضائيين وغير القضائيين مباشرة من وحدات التدريب في المؤسسات القضائية نفسها[2].

يقدم المعهد برامجه التدريبية مستهدفا القضاة في محاكم الصلح والبداية والاستئناف والعليا، وكذلك أعضاء النيابة العامة من رؤساء ووكلاء ومعاونين، وأعضاء النيابة العسكرية، والقضاة في القضاء الشرعي، وكتاب العدل وأعوان القضاء والمحامين، والموظفين القانونيين العاملين في الادارات القانونية في الوزارات والمؤسسات الفلسطينية الرسمية المختلفة، والموظفين الإداريين في النيابة العامة والمحاكم وديوان الفتوى والتشريع.

وتدور أغلب تلك البرامج التدريبية حول تأهيل العاملين في مجال التحقيق، واعداد مخمني أضرار المركبات، والاجراءات المدنية والتجارية في المحاكم النظامية، ودورات وبرامج في التحكيم، والاجراءات في

1. قانون المعهد العالي للقضاء الفلسطيني رقم (2) لسنة 2009م.
2. بيير شاربنتييه، آفاق اعادة دمج قطاع العدل في دولة فلسطين، التقرير بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، القدس، 2016م، ص 30.

القضاء العسكري، وكذلك تدريبات مكثفة حول التزامات القضاة في أوقات الطوارئ بحماية مبدأ سيادة القانون وحقوق الانسان[1].

أهم العقبات التي تواجه التدريب القانوني الابتدائي والمستمر في المعهد العالي للقضاء الفلسطيني في قطاع غزة كالتالي:

1. مقر المعهد غير مناسب لعقد الدورات التدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة، حيث أن المقر الحالي عبارة عن شقة سكنية في احدى الأبراج السكنية وهو غير مهيأ لعقد الدورات التدريبية من حيث عدم وجود قاعات تدريبية مجهزة ومكيفة، حيث يعقد المعهد دوراته التدريبية في صالة المقر غير المناسبة.
2. عدم وجود كادر وظيفي مؤهل حيث أن عدد الموظفين في المعهد لا يتجاوز أربعة موظفين على بند البطالة المؤقتة، ويتم استبدالهم كل فترة.
3. عدم وجود مدربين مؤهلين وكفء ضمن كادر موظفي المعهد، مما يدفع المعهد للاستعانة بمدربين من خارج المعهد عبر توقيعه بروتوكولات تعاون مشتركة مع مؤسسات ومراكز حقوق الانسان العاملة في قطاع غزة، أو نقابة المحاميين الشرعيين.
4. افتقاد المعهد بمقره الحالي للتجهيزات الالكترونية (أجهزة الحاسوب) مما يمنع المعهد من عقد الدورات التدريبية الالكترونية أو في التعليم المدمج، وخاصة بعد جائحة كورونا التي دفعت باتجاه تعزيز استخدام التكنولوجيا في التدريبات.
5. عدم تمكن القضاة وأعضاء النيابة العامة من السفر بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2006م، للمشاركة في الدورات التدريبية في الخارج لزيادة كفاءتهم وفعاليتهم في العمل، مما ينعكس سلبا على مستواهم واداءهم الوظيفي.
6. عدم القدرة على استقدام مدربين عرب أو دوليين بسبب الحصار وقلة التمويل لعقد دورات تدريبية متخصصة بخبرات دولية للقضاة وأعضاء النيابة العامة داخل قطاع غزة في عدة قضايا لا يتوفر فيها مدربين أو أساتذة محليين.
7. عدم وجود مكتبة داخل المعهد تحتوى على الكتب القانونية للمساهمة في تشجيع البحث العلمي لدى القضاة وأعضاء النيابة العامة، أو لتلبية الاحتياجات التدريبية لدى المتدربين وتمكينهم من الحصول على المعلومات القانونية والقضائية المطلوبة.

---

1. https://www.facebook.com/mahdgaza موقع المعهد العالي للقضاء الفلسطيني _غزة_ على الفيس بوك، تاريخ الزيارة 2020/9/12م الساعة العاشرة صباحا.

أهم التحديات التي تواجه التعليم القانوني المستمر والتعليم الابتدائي في قطاع غزة:

يواجه التعليم القانوني والتعليم الابتدائي في قطاع غزة العديد من التحديات والعقبات الجادة التي تحول دون استمراريته وتطويره والارتقاء به، بعضها يتعلق بالعنصر البشري، وبعضها الآخر يتعلق بالامكانيات المادية واللوجستية، وتتطرق الورقة البحثية للتحديات التي تواجه التعليم القانوني المستمر والتعليم الابتدائي في قطاع غزة بشكل منفرد نظرا لطبيعة دور كلا منهما، واختلاف أشكال التدخل والدعم لهما عن الأخر، وتتمثل أهم هذه التحديات التي تواجههما كما يلي:

أولا: التحديات التي تواجه التعليم القانوني المستمر في قطاع غزة:

1. عدم اهتمام كليات الحقوق والقانون والشريعة في جامعات القطاع بالتعليم القانوني المستمر وأهمية دوره في تحسين اداء العاملين في المهن الحقوقية والقانونية واكسابهم مهارات وقدرات جديدة ومتنوعة، ونلاحظ ذلك جليا في عدم وجود أية دائرة أو وحدة أو مركز للتعليم القانوني المستمر ضمن هيكلية الكليات.
2. غياب فلسفة التطوير الذاتي القائم عليها مفهوم التعليم القانوني المستمر لدى قطاعات واسعة من العاملين في المهن الحقوقية والقانونية، التي قد تدفعهم للاشتراك في برامج تدريبية مقابل رسوم معينة تدفع من قبلهم، وقد يعود ذلك جزئيا لتردي الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها قطاع غزة.
3. اعتماد البرامج التدريبية للتعليم القانوني المستمر سواء في كليات الحقوق والقانون والشريعة في جامعات القطاع أو في المؤسسات الحقوقية على مصادر التمويل الخارجي الذي اذا ما توقف فان ذلك يؤدي الي توقف تلك البرامج وعدم استمراريتها، وذلك يحدث باستمرار.
4. تحكم جهات التمويل في اختيار نوعية البرامج التدريبية للتعليم القانوني المستمر وبالذات في المراكز الحقوقية، وفي بعض الأحيان يتم التدخل أيضا في آليات تنفيذ تلك البرامج، مما يجعل تلك البرامج بعيدة نوعا ما عن تحقيق الأهداف أو الاحتياجات الوطنية.
5. غياب التخطيط الاستراتيجي للتعليم القانوني المستمر وخاصة في كليات الحقوق والقانون والشريعة في جامعات القطاع، وعدم ايلاءه أهمية خاصة، وتقويمه بشكل دوري ومستمر فيما بعد حتي يتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة منه.
6. غياب التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني سواء بين الجامعات أو بين المؤسسات الحقوقية وبينهم جميعا من أجل تبني شراكة حقيقية وليس تنافسية في تنفيذ برامج التعليم القانوني المستمر حيث يوجد كثيرا من الأنشطة المتداخلة والمكررة التي تقوم بتنفيذها تلك البرامج ولا يوجد تكاملية

في التنسيق والتنفيذ مما يهدر موارد مالية وبشرية كثيرة يمكن الاستفادة منها اذا تم تبني استراتيجية موحدة بينهم.

7. حاجة الكوادر التدريبية التي تقوم بتنفيذ برامج التعليم المستمر الي التطوير والتأهيل المستمر، حيث أنه بسبب الحصار لا تستطيع تلك الكوادر مغادرة القطاع والمشاركة في تدريبات متقدمة وتطوير قدراتها، أو استقدام مدربين اقليميين أو دوليين لتدريبهم تدريبات متقدمة في موضوعات مستجدة ولا سيما في موضوعات القانون الدولي لحقوق الانسان.
8. عدم وجود قاعات تدريبية كافية ومجهزة بكافة التجهيزات والمعدات اللازمة لتنفيذ البرامج التدريبية للتعليم القانوني المستمر الذي تنفذه المؤسسات الحقوقية أو الجامعات والذي يدفعها لاستئجار قاعات خارجية تثقل كاهل الميزانية المخصصة لتنفيذ البرامج التدريبية للتعليم القانوني المستمر وتستنزفها.
9. نمطية البرامج التدريبية التي تقوم بتنفيذها الجامعات أو المؤسسات الحقوقية أو النقابات أو المعهد العالي للقضاة وعدم العمل على تطوير تلك البرامج بما يتناسب مع المستجدات القانونية والتشريعية أو الاتفاقيات الدولية حيث يلاحظ نقص في موضوعات القانون الدولي العام (حقوق الانسان أو الدولي الانساني) ونقص في المهارات العملية في تلقى مثلا الشكاوى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
10. عدم التركيز الكافي على الجانب العملي أو التطبيقي في الموضوعات التي تنفذ فيها البرامج التدريبية للتعليم القانوني المستمر حيث أن هناك حاجة ماسة للتركيز أكثر على الجانب العملي واكساب مهاراته للمتعلمين والتنويع في أساليب تعلم مهارات الجانب العملي.
11. غياب التنسيق والتشبيك واتفاقيات التعاون بين كليات الحقوق والقانون والشريعة في القطاع مع مراكز وجامعات محلية مثل جامعات الضفة الغربية أو جامعات اقليمية ودولية لنقل خبراتها في مجالات التعليم القانوني المستمر والاستفادة منها.

ثانيا: التحديات التي تواجه التعليم الابتدائي في قطاع غزة:

1. زيادة المدة المطلوبة للتسجيل لدى المحامي المزاول، حيث أنه لا يمكن قبول الطلب المقدم من المحامي المتمرن للتسجيل في سجل المحامين المتدربين إلا إذا كان الطلب مرفقا بموافقة خطية من محام مزاول مضى على تسجيله في سجل المحامين المزاولين مدة لا تقل عن خمس سنوات، وذلك بعد أن كانت المدة المطلوبة للمحامي المزاول ثلاث سنوات فقط.

2. عدم جواز قبول أكثر من متدربين اثنين كحد أقصى فقط لتسجيلهم للتدريب لدى المحامي المزاول مهنة المحاماة لمدة خمس سنوات، ويعتبر هذا العدد قليل يجب العمل على زيادته نظرا لزيادة أعداد المحامين المتدربين، فقد يقضي المحامي المتدرب شهور طويلة بحثا عن محامي مزاول يستطيع قبوله والاشراف على تدريبه.
3. قلة أعداد المحامين المزاولين للمهنة المسددين للرسوم السنوية للنقابة، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة تجعل توفير محامي مزاول للمهنة يقبل بالإشراف على تدريب المحامي المتدرب مهمة صعبة جدا وشاقة، وفي بعض الحالات يتم استغلال بعض المتدربين مقابل القبول لتدريبهم يطلب منهم دفع رسوم النقابة عن المحامي المزاول للمهنة.
4. انخفاض مفتاح القبول لتخصص الحقوق في جامعات قطاع غزة في السنوات الماضية مقارنة مع الجامعات الضفة الغربية، فمعدل القبول في جامعات الضفة 85%، بينما في غزة من 65%، الا أنه بسبب زيادة أعداد الخريجين وقلة جودة تعليمهم القانوني قامت وزارة التعليم العالي العام الحالي برفع مفتاح القبول في كليات الحقوق الي 75% سعيا لتقليل أعداد الخريجين ورفع مستواهم التعليمي.
5. عدم جدية بعض المحامين المزاولين في تدريب المحامين المتمرنين وعدم الحرص على اكسابهم المهارات اللازمة لممارسة مهنة المحاماة، حيث أنه في بعض الأحيان يتم استخدام المحامي المتدرب كسكرتير للمحامي وتكليفه بمهام مكتبية بحتة، وفي أحيان اخرى تحجب ملفات الموكلين عنهم ولا يسمح لهم بالاطلاع عليها بدواعي المحافظة على أسرار الموكلين وخصوصياتهم، هذه الثغرات الخطيرة في نظام التدريب يجب معالجتها وايجاد الحلول المناسبة لها ضمانا لاستفادة المحامي المتدرب من فترة التدريب التي يقضيها لدى المحامي المدرب وتحقيقا لغاية التدريب نفسه.

ملاحظات ختامية وتوصيات:

وجدت الورقة البحثية أن التعليم القانوني المستمر في قطاع غزة لا يزال في مراحله الأولى، فهو غائب تقريبا عن أجندة كليات الحقوق والقانون والشريعة التي لا توليه الاهتمام الكاف من التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الفعلي، وتقتصر أنشطتها وبرامجها على العيادات القانونية التي تستهدف الطلبة أثناء دراستهم وفي مساقات دراسية مطروحة ضمن الخطة الدراسية للكلية، وهو ينفذ في أغلب المؤسسات الحقوقية من خلال مشروعات ممولة يتوقف تنفيذها بتوقف التمويل، وتستمر اذا استمر التمويل وفي معظم الأحيان تستهدف أيضا الطلبة أثناء الدراسة، والمحامين المتدربين أو المزاولين حديثا.

تقدم الورقة البحثية بعض المقترحات من أجل دعم التعليم القانوني المستمر في قطاع غزة وتطويره والإرتقاء بجودته ونوعيته كما يلي:

1. العمل على الاستفادة من الخبرة المكتسبة في الضفة الغربية فيما يتعلق ببرامج التعليم القانوني المستمر ونقلها للقطاع وبخاصة للجامعات ولمعهد تدريب القضاة.
2. استحداث دوائر أو وحدات للتعليم القانوني المستمر في كليات الحقوق والقانون والشريعة، أو ضمن عمادات التعليم المستمر وخدمة المجتمع في جامعات القطاع.
3. تفعيل شراكة المجتمع المحلي ومؤسساته في تمويل برامج التعليم المستمر حيث ان تمويلها من أهم المشكلات التي تحتاج الي اهتمام خاص.
4. تشكيل لجنة مؤسساتية من الجامعات والمؤسسات الحقوقية لوضع خطة استراتيجية للتعليم القانوني المستمر وتحسين جودته.
5. ايجاد نوع من التمويل المستدام سواء في الجامعات أو المؤسسات الحقوقية لتمويل البرامج التدريبية للتعليم القانوني المستمر.
6. ضرورة دعم وزارة التعليم العالي والوزارات المعنية مثل وزارة العدل لتقديم دعم للعيادات القانونية في الجامعات لتنفيذ برامج التعليم القانوني المستمر بدون انقطاع، ودعمه ليشمل فئات أخرى غير الطلبة مثل القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين المزاولين وغيرهم، حيث أنه من أهم أهداف التعليم العالي دعم برامج التعليم المستمر التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.
7. اتاحة المجال لأداء ساعات تطوعية لجميع العاملين في السلك القانوني والقضائي وأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات للخدمة الطوعية في تنفيذ برامج التعليم القانوني المستمر وذلك

لتخفيف الأعباء المالية المترتبة على تنفيذ تلك البرامج، وضمان مشاركة كافة القدرات القانونية والتدريسية في برامج التعليم القانوني المستمر وتطويره.

8. العمل على توفير خبراء دوليين في مجالات قانونية مختلفة باستمرار لضمان تجدد وتطوير برامج التعليم القانوني المستمر بما يستجد من تطورات دولية وعالمية في مجال التعليم القانوني المستمر.
9. زيادة الاعتماد على التعليم القانوني المستمر الالكتروني نظرا للأوضاع السائدة في الوطن والعالم بسبب جائحة كورونا وتوقف برامج التعليم الوجاهية والاعتماد على التعليم الالكتروني، ينبغي توظيف التكنولوجيا لصالح تنفيذ برامج تدريبية في التعليم القانوني المستمر قد تكون أقل كلفة ومشجعة للمشاركة أكثر من قبل المتعلمين.
10. ضرورة الاهتمام بتنفيذ برامج تدريبية ضمن التعليم القانوني المستمر تعمل على رفع قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين في مجالات مهاراتية في الجوانب التالية(القيادة، إدارة الوقت، استخدام التقنيات الحديثة، إدارة الضغوطات، التفريغ النفسي، النوع الاجتماعي، حقوق الإنسان، الوساطة، التحكيم، أساليب البحث العلمي، اللغة الانجليزية القانونية، مهارات الصياغة القانونية العربية) حيث أن تلك الموضوعات غائبة عن معظم البرامج التي يتم تنفيذها.

المصادر والمراجع:

1. الدليل الإرشادي النموذجي للتعليم القانوني المستمر للمحامين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة،2014 م.
2. أحمد سليم نصرة، وريناد كمال الدين عبدالله، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، واقع التعليم القانوني الاكاديمي وأثره على مهنة المحاماة، فلسطين، 2013م.
3. بيير شاربنتييه، آفاق اعادة دمج قطاع العدل في دولة فلسطين، التقرير بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، القدس، 2016م.
4. حسين أبو هنود، تقرير حول نقابة المحامين الفلسطينيين، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (19)، رام الله، 2000م.
5. حليمة لطرش، اقتراح برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس في اطار التعليم المستمر في منظومة التعليم الجامعي بالجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، 2018م.
6. عبد العظيم أحمد عبد العظيم، التعليم المستمر والتنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي، بحث علمي مقدم للمؤتمر الدولي الأول لعمداء الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الأقصى_ غزة فلسطين في 2012/1/24م.
7. قانون المعهد العالي للقضاء الفلسطيني رقم (2) لسنة 2009م.
8. قانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن تنظيم مهنة المحاماة الفلسطيني.
9. قانون رقم (11) لسنة 1998 م بشأن التعليم العالي.
10. قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التعليم العالي.

<u>المواقع الالكترونية حسب تاريخ الزيارة:</u>

1. https://www.facebook.com/mahdgaza موقع المعهد العالي للقضاء الفلسطيني _غزة_ على الفيس بوك، تاريخ الزيارة 2020/9/12م الساعة العاشرة صباحا.

2. http://www.pji.pna.ps/ موقع المعهد القضائي الفلسطيني _رام الله_ تاريخ الزيارة 2020/9/12م الساعة العاشرة والنصف صباحا.

3. https://www.facebook.com/psh.lawaps موقع نقابة المحامين الشرعيين في قطاع غزة على الفيس بوك، تاريخ الزيارة 2020/9/12م الساعة 12:30 ظهرا.

4. http://www.pbaps.ps/ موقع نقابة المحامين النظاميين في قطاع غزة الرسمي، تاريخ الزيارة 2020/9/14م الساعة العاشرة صباحا.

5. https://www.facebook.com/pages/category/Lawyer---Law-Firm/Palestinian-Bar-Association-Gaza موقع نقابة المحامين النظاميين في قطاع غزة على الفيس بوك، تاريخ الزيارة 2020/9/14م، تاريخ الزيارة الحادية عشر صباحا.

6. http://www.pshla.ps موقع نقابة المحامين الشرعيين في قطاع غزة الرسمي، تاريخ الزيارة 2020/9/14م، الساعة الواحدة مساءا.

7. https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/06/10/1249761.html تقرير صحفي عن مهنة المحاماة في قطاع غزة، تاريخ الزيارة 2020/9/19م، الساعة التاسعة مساءا.

8. http://176.119.250.240/lawcenter/ar/2013-09-18-10-27-42 موقع التعليم المستمر معهد الحقوق التابع لجامعة بيرزيت الرسمي، تاريخ الزيارة 2020/9/16م، الساعة التاسعة مساءا.

9. https://legalclinic.alquds.edu/ar/html العيادات القانونية في فلسطين، موقع جامعة القدس، تاريخ الزيارة 2020/9/20م، الساعة العاشرة والنصف صباحا.

10. https://www.facebook.com/Azharclinic موقع العيادة القانونية في جامعة الأزهر على الفيس بوك، تاريخ الزيارة 2020/9/20م، الساعة الحادية عشر صباحا.

11. http://legalclinic.alazhar.edu.ps/DataForm.aspx?PageID=1 موقع العيادة القانونية في جامعة الأزهر الرسمي على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/20م، الساعة الحادية عشر صباحا.

12. http://sharea.iugaza.edu.ps8موقع العيادة القانونية في الجامعة الاسلامية على موقع الجامعة الرسمي، تاريخ الزيارة 2020/9/20م، الساعة الحادية عشر والربع صباحا.

13. http://alazhar.edu.ps/arabic/law/intro.asp الموقع الرسمي لكلية الحقوق جامعة الأزهر غزة، تاريخ الزيارة 2020/9/20م، الساعة العاشرة مساءا.

14. https://ar.israa.edu.ps/section الموقع الرسمي لكلية القانون جامعة الاسراء غزة، تاريخ الزيارة 2020/9/21م، الساعة الثانية عشر صباحا.

15. http://law.gu.edu.ps/Page.aspx?ID=48 الموقع الرسمي لكلية القانون جامعة غزة على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/22م، الساعة الثامنة صباحا.

16. http://sharea.iugaza.edu الموقع الرسمي لقسم الشريعة والقانون في الجامعة الاسلامية بغزة، تاريخ الزيارة 2020/9/22، الساعة الثامنة والنصف صباحا.

17. http://law.up.edu.ps/ الموقع الرسمي لكلية القانون والممارسة القضائية جامعة فلسطين، تاريخ الزيارة 2020/9/22م، الساعة الثامنة والربع صباحا.

18. https://www.aldameer.org/ الموقع الرسمي لمؤسسة الضمير لحقوق الإنسان على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/27م، الساعة الخامسة مساءا.

19. http://mezan.org/post/30589 الموقع الرسمي لمركز الميزان لحقوق الإنسان على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/27م، الساعة السادسة مساءا.

20. https://www.ichr.ps/ar/1/1/5188الموقع الرسمي للهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم" على الانترنت ، تاريخ الزيارة 2020/9/27م، الساعة الثامنة مساءا.

21. https://www.pchrgaza.org/ar/ الموقع الرسمي للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان على الانترنت، تاريخ الزيارة 2020/9/27م، الساعة الثامنة والنصف مساءا.

22. http://csced.iugaza.edu.ps الموقع الرسمي لعمادة التعليم المستمر في الجامعة الاسلامية، تاريخ الزيارة 2020/9/28م، الساعة العاشرة مساءا.

23. http://www.musawa.ps/about/about-us.html

الموقع الرسمي للمركز الفلسطيني لاستقلال القضاء والمحاماة مساواة، تاريخ الزيارة 2020/9/28م، الساعة العاشرة مساءا.

المقابلات المعمقة حسب تاريخ عقدها:

1. الأستاذة رنا الحداد مدير وحدة التدريب والتعليم المستمر في نقابة المحامين النظاميين/غزة بتاريخ 2020/8/5م.
2. الأستاذ سمير حسنية مدير وحدة التدريب في نقابة المحامين الشرعيين/غزة بتاريخ 2020/8/6م.
3. الأستاذ علي جحا رئيس قسم التدريب في معهد تدريب القضاة غزة بتاريخ 2020/8/6م.
4. الأستاذة شيرين الشوبكي مدير وحدة التدريب والاتصال المجتمعي في مركز الميزان لحقوق الانسان غزة بتاريخ 2020/8/6م.
5. د سيف البلعاوي عميد كلية القانون في جامعة غزة بتاريخ 2020/8/8م.
6. د رياض صيدم عميد عمادة التعليم المستمر وخدمة المجتمع جامعة غزة بتاريخ 2020/8/8م.
7. د رياض الخضري رئيس جامعة غزة بتاريخ 2020/8/8م.
8. د أيمن عبدالعال عميد كلية القانون والممارسة القضائية جامعة فلسطين/غزة بتاريخ 2020/8/9م.
9. د أمجد الشنطي عميد التعليم المستمر وخدمة المجتمع جامعة فلسطين/غزة بتاريخ 2020/8/9م.
10. د طارق الديراوي نائب عميد كلية الحقوق جامعة الاسراء غزة بتاريخ 2020/8/9م.
11. د عبدالله الفرا عميد كلية الحقوق جامعة الأزهر/ غزة بتاريخ 2020/8/9م.
12. د رامي وشاح مساعد النائب الاكاديمي جامعة الأزهر بتاريخ 2020/8/11م.
13. الاستاذة آية المغربي منسقة العيادة القانونية لكلية الحقوق جامعة الأزهر 12/ 2020/8م.
14. الاستاذ بهجت الحلو منسق دائرة التوعية والتدريب والمناصرة المجتمعية في الهيئة المستقلة لحقوق الانسان/ قطاع غزة بتاريخ 2020/8/19م.

15. الاستاذ عبدالحليم أبو سمرة مدير وحدة التدريب في المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بتاريخ 2020/8/19م.

16. الاستاذ علي شقورة مدير وحدة التدريب في مؤسسة الضمير لحقوق الانسان بتاريخ 2020/9/20م، تلفونيا بسبب اعلان حالة الطوارئ في قطاع غزة ومنع التحرك بسبب جائحة كورونا.

17. د مازن نور الدين عميد كلية العلوم الشرطية والقانون في جامعة الأمة للتعليم المفتوح بتاريخ 2020/9/20م، تلفونيا بسبب اعلان حالة الطوارئ في قطاع غزة ومنع التحرك بسبب جائحة كورونا.

18. د عفيف أبو كلوب رئيس قسم القانون في كلية الشريعة والقانون في الجامعة الاسلامية بتاريخ 2020/9/24م، تلفونيا بسبب اعلان حالة الطوارئ في قطاع غزة ومنع التحرك بسبب جائحة كورونا.

19. د علاء الدين الجماصي عميد عمادة التعليم المستمر في الجامعة الاسلامية بتاريخ 24/ 2020/9م، تلفونيا بسبب اعلان حالة الطوارئ في قطاع غزة ومنع التحرك بسبب جائحة كورونا.

20. الاستاذ ابراهيم البرغوثي مدير المركز الفلسطيني لاستقلال القضاء والمحاماة مساواة، بتاريخ 2020/9/28م تلفونيا بسبب اعلان حالة الطوارئ في قطاع غزة ومنع التحرك بسبب جائحة كورونا.

سلسلة اوراق بحثية
يعمل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت وضمن مشروع التعليم القانوني في فلسطين.